التجربة الاصلاحية في ايطاليا 1974-1988

دراسة تاريخية

م. حسن خلف هاشم العلاق

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

الجامعة المستنصرية

The Experience of Reform in Italy 1974-1988

A historical study

Lecturer / Hasan Khalaf Hashim al-Alaq

Al-Mustansiriyah Center for Arab and International Studies

Al-Mustansiriyah University

Hsnkhlf477@gmail .com

Abstract

Naturally that every project of an experience should pass through many stages and through multi-steps and it is subject to changes and factors that motivate it forward and perhaps may be backward . The experience of the Italian political forces , after the 2nd world war in 1945 ,especially after Italy converted into political struggle where political parties and mafias disputed , along with the external factor , raised with the political and economical conditions . Thus Italy moved from its reality and political parties struggled over the power .

The research includes the analysis of the Italian political domain and the efforts directed toward that domain . It could place a hypothesis indicating that the political philosophy of some ruling powers wanted to have Italy endow with an independent policy and other forces did not agree about that.

The study indicated the Italian Political reality , what are the sides of success and where are the failure sites ? what is the state this policy is related to? This study tries to answer all these questions.

Key words:

Second International War , Italy, Al-Mafia , Red regiments , Political parties, Political reformation.

المستخلص:

من الطبيعي أن يمر كل مشروع أو تجربة بمراحل وخطوات متعددة ويخضع بذات الوقت الى إشكاليات ومتغيرات وعوامل تدفعه أحياناً الى الأمام وتكبحهُ أحياناً أخرى الى الخلف.

وعلى ذلك الأساس، فتجربة القوى السياسية الايطالية بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945 لاسيما بعدما تحولت ايطاليا الى حلبة سياسية تتنازع فيها الأحزاب السياسية والمافيات وتأثير العامل الخارجي كانت قد تفاوتت فيما بين أن تنهض بالأوضاع السياسية والاقتصادية وتنتشل دولتها من واقعها الذي أصبحت عليه، وبين أن تتنافس على سلطات مرحلية من الحكم فقطعت وأمام ذلك الواقع أشواطاً حققت تميزاً في جانب وضعفاً وتعثراً في جوانب أخرى.

والسؤال الذي تتصدى اليه هذه الدراسة هو بانعكاسات ذلك الطرح على الواقع السياسي الايطالي فما هي جوانب النجاح وأين تكمن مواضع الفشل، وما هو الشكل أو الحالة التي آلت اليها تلك السياسة ؟ وهو ما ستحاول هذه الدراسة الإجابة عنه.

الكلمات الافتتاحية: الحرب العالمية الثانية، ايطاليا، المافيا، الالوية الحمراء، الاحزاب السياسية، الاصلاح السياسي.

المقدمة:

من الطبيعي أن يمر كل مشروع أو تجربة بمراحل وخطوات متعددة ويخضع بذات الوقت الى إشكاليات ومتغيرات وعوامل تدفعه أحياناً الى الأمام وتكبحهُ أحياناً أخرى الى الخلف.

وعلى ذلك الأساس، فتجربة القوى السياسية الايطالية بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945 لاسيما بعدما تحولت ايطاليا الى حلبة سياسية تتنازع فيها الأحزاب السياسية والمافيات وتأثير العامل الخارجي كانت قد تفاوتت فيما بين أن تنهض بالأوضاع السياسية والاقتصادية وتنتشل دولتها من واقعها الذي أصبحت عليه، وبين أن تتنافس على سلطات مرحلية من الحكم فقطعت وأمام ذلك الواقع أشواطاً حققت تميزاً في جانب وضعفاً وتعثراً في جوانب أخرى.

ولبحث وتحليل الواقع السياسي الايطالي والجهود المترتبة عليه في ذلك المجال يمكن وضع فرضية تقوم على أن الفلسفة السياسية التي تبنتها بعض القوى السياسية الحاكمة كانت تسعى الى أن تكون سياسة ايطاليا سياسة مستقلة، والقوى الأخرى على العكس من ذلك.

والسؤال الذي تتصدى اليه هذه الدراسة هو بانعكاسات ذلك الطرح على الواقع السياسي الايطالي فما هي جوانب النجاح وأين تكمن مواضع الفشل، وما هو الشكل أو الحالة التي آلت اليها تلك السياسة ؟ وهو ما ستحاول هذه الدراسة الإجابة عنه من خلال المباحث الآتية.

وعلى وفق ما تقدم، اعتنينا بتلك الدراسة والتي جاءت بعنوان "التجربة الاصلاحية في ايطاليا 1974–1988 دراسة تاريخية" والتي وزعت على مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة استهدفت المقدمة توضيحاً مركزاً عن أهمية الدراسة وأسباب اختيارها وإمكانية نجاحها. خصص المبحث الاول لمعرفة الأوضاع السياسية والاقتصادية في ايطاليا بعد الحرب العالمية الثانية ونظامه السياسي من خلال السلطات الرئيسية فضلاً عن الأحزاب السياسية. أما المبحث الثاني فتناول الواقع السياسي الايطالي 1974– 1980 وأثره على التجربة الاصلاحية وهو العام الذي يمثل تحولاً في سياسة الحزب الديمقراطي المسيحي الايطالي تجاه الحزب الشيوعي الايطالي. فيما سلط المبحث الثالث الضوء على التحولات السياسية في ايطاليا 1980 – 1988 واثرها على التجربة الاصلاحية. وهي الفترة التي شهدت ظهور شخصية بارزة أنهت سيطرة الديمقراطيين على السلطة بوصول الحزب الاشتراكي الايطالي التي تمثلت في(بنيتو كراكسي) الذي شهدت فترة حكمهُ استقراراً سياسيا واقتصادياً. فضلاً عن تحسين العلاقات الخارجية لاسيما مع الاتحاد السوفيتي. أما الخاتمة فتضمنت أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها هذه الدراسة.

ارتكزت الدراسة على منهج البحث التاريخي الذي يعتمد على استقراء الأحداث وتحليلها داخل حركة الدولة والمجتمع، وذلك لكونه المنهج الذي يستجيب لمتطلبات البحث التاريخي أكثر من غيره.

المبحث الاول: نظام الحكم والمؤسسات الدستورية في ايطاليا

أولاً: نظرة تاريخية على أحوال ايطاليا بعد الحرب العالمية الثانية:

بعد انتهاء حكم موسوليني (Mussolini) [1] عام 1945، أخذت الحكومة الايطالية بزعامة باغوليو(Padgulio)[2]على عاتقها التحضير لإقامة دستور جديد يحدد نوعية النظام وواجباته، فقد تم استفتاء في حزيران عام 1946 صوت فيه الشعب للنظام الجمهوري وناهض الفاشية[3] القائمة آنذاك[4]. وتم أعداد الدستور الايطالي الجديد على يد(556) نائباً، أنتخبهم الشعب لأول جمعية تأسيسية في ايطاليا في 2 حزيران 1946 والذي أصبح نافذاً في الأول من كانون الثاني 1948[5].

---

[1] موسوليني: شخصية سياسية ايطالية ولد في ايطاليا عام 1883 من اسرة اشتراكية ، وهو مؤسس الحركة الفاشية في ايطالية تسنم رئاسة الوزراء عام1922 أتبع سياسة ذكية وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أعدم 1945 . للمزيد من التفاصيل ينظر:عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ، ج6، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1995، ص470.

[2] باغليو: شخصية سياسية ايطالية ولد عام 1871 في مقاطعة أسني الايطالية بدأ حياته العسكرية عام 1890 ، تطوع للعسكرية في افريقيا عام 1895 ثم عاد الى ايطاليا ودخل مدرسة الحرب الايطالية، شارك في الحملة الايطالية على ليبيا عام 1911 ثم تدرج في المناصب العسكرية، وبعد انتهاء حكم موسوليني عام 1945 أصبح رئيساً للوزراء ، شهد عهده العديد من التجاذبات السياسية، وبروز العديد من الأحزاب السياسية المتنافسة على السلطة. توفي عام 1956 . للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، ط5، بيروت، 2009، ص462؛

Https:// w.w.w. storiaemem oriadibologna.it/ badoglo.pietro.514646-persona

[3] الفاشية: ايديولوجية للبرجوازية الاستعمارية هدفها سحق الطبقة العاملة ، وتستند على النظرية العرقية التي مفادها أن برجوازية أية أمة تكون بحكم انتمائها الى العرق الأرفع ولها الحق في إقامة سيطرتها على الاعراق الأدنى وهي أكثر الأشكال النظرية الديكتاتورية راس المال وأشدها رجعية. للمزيد ينظر: عبد الرزاق مسلم الماجد، مذاهب ومفاهيم في الفلسفة والاجتماع، بيروت، (د.ت)، ص80.

[4] حسان محمد شفيق العاني، المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية في الجزائر وايطاليا وفرنسا ، بغداد، 1988، ص115-116.

[5] بالميرو تولياتي، النهج الايطالي نحو الاشتراكية، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، بيروت، 1980، ص57.

وفي ظل تلك الظروف عقدت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية[1] معاهدة الصلح مع ايطاليا في 10 شباط 1947 دون أن تعترض الحكومة الايطالية كونها دولة مهزومة بعد الحرب وبالتالي تنازلت عن مستعمراتها وعن بعض الجزر لليونان، الأمر الذي افقدها الكثير من الامتيازات الاقتصادية التي أخذت تؤثر عليها فيما بعد [2].

ونتيجة لذلك، أخذت الحكومات الايطالية تتشكل واحدة تلو الأخرى دون أن تحقق اية واحدة أغلبية في البرلمان الايطالي، مما أضعف قرارات الحكومة على مواجهة التحديات السياسية. إذ تقاسمت السلطة الى جانب الفاشيين واليساريين اربع قوى أخرى هي(الديمقراطيين، المسيحيون، العلمانيون، المعتدلون، الاشتراكيون الديمقراطيون، الشيوعيون) وبرز من بين تلك القوة حزبين اساسيين هما الحزب الديمقراطي المسيحي الايطالي[3]، والحزب الشيوعي الايطالي[4]، ولكنهم لم يكن بمقدورهم السيطرة على الحكم منفردين ولا مجتمعين[5].وهذا ما سنلاحظه في بقية المباحث.

وفي الواقع. فقد بات عدم حصول أي حزب على اغلبية في ايطاليا منذ الحرب العالمية الثانية سمة مميزة للنظام السياسي الايطالي يضاف اليها سمة أخرى هي البطيء في الانجاز بسبب الادارة والعمل البرلماني. كما أن الحياة السياسية كانت تتمثل في سيادة حزب السلطة الذي يقوم بدور الوسيط وليس التغيير الذي تطالب به أحزاب المعارضة. فضلاً عن سمة

---

[1] الحرب العالمية الثانية :نزاع دولي نشـــب عام 1939 بين جبهتين عالميتين الاولى بريطانيا وفرنســـا من جهة، والثانية المانيا اليابان من جهة أخرى مع انضـمام عدد من الدول لكلا الطرفين بسـبب المتغيرات التي شـهدتها القارة الاوربية بعد الحرب العالمية الاولى. والتي انتهت باستسلام اليابان عام 1945 . للمزيد من التفاصيل ينظر : موسى محمد ال طويرش , تاريخ العالم المعاصـــر 1914-1975 من الحرب العالمية الاولى حتى الحرب الباردة، ط1، مطبعة الحوارء، بغداد، 2006، ص97-100.

[2] جلال يحيى، التاريخ الاوربي منذ الحرب العالمية الأولى (الفترة المعاصـــرة) ،ج1، ط3، المكتب الجمعي الحديث، 2014، ص252-255.

[3] الحزب الديمقراطي المسيحي: حزب سياسي ايطالي يميني النزعة، وهو امتداد لحزب الشعب الايطالي الذي تأسس عام 1871، استأثر بالسلطة بعد الحرب العالية الثانية، وأصبح محور الحركة السياسة الايطالية طيلة ثلاثون عاماً، تمكن من الفوز بانتخابات 1979 وشكل حكومة يرأسها فراشكيو كوسيغا. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج2، ط4. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001، ص304-306.

[4] الحزب الشيوعي الايطالي: حزب سياسي ايطالي تأسس عام 1921 بتوجيه من غرامشي قام على سياسة تهدف الى تجميع كل القوى الديمقراطية لقلب نظام موســوليتي، وقد عد من أهم الأحزاب الشــيوعية في العالم خارج بلدان الكتلة الاشــتراكية، واخذ بعد 1945 ينتهج ســياســة التعددية الحزبية وتعميق الديمقراطية والحرص على العلاقات حتى مع الــولايــات الــمــتــحــدة والاتــحــاد الســوفــيــتــي: يــنــظــر الــمــصــدر نــفــســه، ص 356-359.

[5] فرانســوا جورج دريفوس وآخرون، موســوعة تاريخ اوربا العام من عام 1789 حتى ايامنا، ترجمة: حسين حيدر، مراجعة: أنطوان أ. الهاشم ، ج3، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1995، ص408.

عدم الاستقرار الوزاري، فالوزارة لا تبقى أكثر من سنة واحدة، والسلطة التشريعية غير قادرة على متابعة وملاحقة التشريعات، أما السلطة القضائية فغير قادرة على فرض هيمنة القانون[1].

وعلى الرغم من ذلك، فأن الحكومات الايطالية تمكنت من تحقيق نهضة اقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، بعد أن توجهت" رأسمالية الدولة" وبلغت قيمة تنمية ايطاليا في عام 1950 أكثر مما قامت به في"90" عام بعد الوحدة الايطالية. فبعد أن كان انتاج ايطاليا من الصلب عام 1938 حوالي (2300000) طن فأنه وصل الى ما يقارب (10300000) طن عام 1963[2]، وفي المجال الزراعي أصدرت الحكومة مجموعة من القوانين الاصلاحية منها قانون عام 1951 وقانون عام 1952 وأن تلك القوانين كانت تقضي بتوزيع الاراضي على الفلاحين، ونزع ملكية كبار ملاكي الأراضي، مما أدى الى زيادة في الانتاج الزراعي[3].

من جانب آخر، شكل نظام الحزب الديمقراطي المسيحي باعتباره اكثر من تولى رئاسات الحكومات حتى عام 1963 محور السلطة، إلا أن خطواتها تلك السابقة أخذت تتناقض وتتعرض للتشقق متأثرة بالفضائح العديدة، وبظهور عدة اتجاهات تتصارع في داخلها، ويعتبر الحزب الشيوعي الايطالي حزباً أصيلاً في اوربا، لأن له معلمه الايديولوجي الخاص وهو غرامشي(Gramsci)[4] الذي تمثل مؤلفاته تجديداً عميقاً لأفكار الحزب.

إذ تبنى أفكاراً بعيدة عن أفكار الشيوعية السوفيتية كمفهوم الليبرالية[5] للمركزية الديمقراطية[6].

---

(1) حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية، ط1، وائل للنشر والتوزيع ، عمان، 2001، ص165-166.

(2) جلال يحيى، المصدر السابق، ص370-371.

(3) مركز العلاقات الايطالية – العربية، الاصلاح الزراعي في ايطاليا، حلقة المطبوعات الثقافية، روما، (د.ت)، ص7-9.

(4) غرامشي: فيلسوف ومناضل ماركسي ايطالي ولد في ولاية سردينا عام 1891، أنظم الى الحزب الشيوعي الايطالي، واصبح عضواً في أمانة الفرع الايطالي من الأممية الاشتراكية ، اصدر مع تولياتي عام 1917(مجلة النظام الجديد) (ordine Nuove) عام 1919، أسس عام 1921 مع مجموعة من أخرى الحزب الشيوعي الايطالي وأنتخب عام 1924 رئيساً له، أعتقل بأمر من موسوليني حتى وفاته عام 26 ابريل 1937. يعتبر صاحب فكر سياسي مبدع داخل الحركة الماركسية وبطلق =

=على افكاره(الغرامشية) ويعتبر مؤسس مفهوم(الهيمنة على الثقافة كوسيلة للإبقاء على الحكم في مجتمع رأسمالي) ينظر:

-RogerS.S. Gottieb , An an Thology of Western Marxis, Oxford University press, 1989,P.112

(5) الليبرالية: نظرية سياسية وقد نشأت في اوربا وسط المتغيرات الاجتماعية التي شهدتها منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي، وهي لم تتبلور كنظرية سياسية واجتماعية واقتصادية على يد مفكر واحد بل أسهم عدد من المفكرين في اعطائها شكلها وطابعها المميز ومنهم جون لوك،وجان جاك روسو. للمزيد من التفاصيل ينظر: اكرم بدر الدين، الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية، دار الجوهرة، بيروت، 1986، ص30-60.

(6) فرانسو جورج، دريفوس وآخرون، المصدر السابق، ص280.

بالمقابل، كانت المافيا[1]، ومنظمة الالوية الحمراء[2] قد أثرت وبشكل كبير على تطورات الحكومات الايطالية منذ عام 1969، وهي منظمات تعتمد على العنف كسياسة لها ومخرجاً من الأزمات في ايطاليا، إذ قلما يمر يوم من دون أن تقع فيه حادثة عنف سياسية على ايدي تلك الجمعات، وهي تمثل وجهاً من وجوه ايطاليا منذ نهاية عقد الستينيات[3]، حيث حصلت خلال المدة 1960–1972 ما يقارب(320) حادثة خطف عدا الحالات غير المعلنة، فضلاً عن حوادث التفجيرات[4].

وعلى الرغم من قيام الحكومة الديمقراطية المسيحية الوحيدة التي حاولت أن تنفذ برنامجاً ايجابياً هي حكومة منتورفانفاي (Mentori Fanfani) [5] عقب انتخابات 1958 ولكنها سقطت بعد أشهر قليلة بفعل أصوات المرتدين من نفس الحزب الذين أنشقوا عنه [6].

ولابأس من توضيح شيء يفيدنا في فهم التطورات السياسية لاحقا، وهو أن اصول الحكم السياسي الذي انتهجته الحكومات الايطالية حتى عام 1974 يقوم على الامتناع عن الحكم بأغلبية 51% فقط، فأن الأصول السياسية والحقائق الاجتماعية والتاريخية تتقابل هنا للبحث عن روح الاجماع، وقد أعترضت بعض القوى الشيوعية على القاعدة مقترحة الحل الوسط التاريخي في عام 1976، وهناك أصل آخر في الحكم يقوم على استبعاد الحزب الشيوعي من الحكم وهي القاعدة التي سار عليها الحزب الدمقراطي المسيحي بالتحالف مع بقية الأحزاب، والقاعدة الأخرى تتضمن أن الاغلبية النسبية للمسيحيين الديمقراطيين توفر لهم مسؤولية الحكم، باستثناء تولي الحكم من قبل جيوفاني سبادوليني(Giovanni Spadolini)[7]، وهو

---

[1] المافيا: منظمات تعتمد على العنف كوسيلة سياسية لها كانت تعرف باسم (كونزافوسترا) في جزيرة صقلية، ولدت من رحم عصابات الجريمة التي كانت تنشط في القرن الثامن عشر في صقلية ولقد أدت دوراً بارزاً في تذبذب الوضع السياسي داخل ايطاليا . للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج2، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص305–307.

[2] منظمة الالوية الحمراء: تنظيم يساري ايطالي يمارس الارهاب والعمل المسلح كوسيلة للاستحواذ على السلطة ، وجاء ذلك كرد فعل على سياسة موسوليني، وتؤكد تلك الألوية ارتباطها الدولي مع منظمات في المانيا وفرنسا، أخذت تمارس الإرهاب بعد الحرب العالمية الثانية الى أن تمكنت حكومة كراكسي من تحجيم دورها. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، ط5، 2009، ص375.

[3] ابراهيم محمد ابراهيم، الانتخابات والبحث عن البديل في ايطاليا،–"السياسة الدولية" ،(مجلة)، مركز الاهرام ، القاهرة، العدد42، 1975، ص114.

[4] نزيره الافندي، التوافق التاريخي والمعضلة السياسية الايطالية، –" السياسة الدولية"، (مجلة) ، مركز الاهرام ، القاهرة ، العدد 42، 1975، ص114.

[5] منتوري فانفاي: شخصية سياسية واقتصادية ايطالية، ولد عام 1908 ، عضو الجمعية التأسيسية الايطالية عام 1946،تقلد العديد من المناصب الوزارية بعد الحرب العالمية الثانية ، وأصبح رئيساً للوزراء عدة مرات ورئيساً لمجلس الشيوخ الايطالي للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، ط5، 2009...، ص463.

[6] بالميرو توليياتي، المصدر السابق، ص138.

[7]جيوفاني سبادوليني: سياسي ايطالي ولد عام 1907،درس في جامعة فلورنسا انتمى الى الحزب الجمهوري الايطالي، تدرج في المناصب الادارية والسياسية ثم أصبح رئيساً للحكومة 1981–1982، ثم اصبح عضواً في مجلس الشيوخ الايطالي عام 1944، ينظر:

من الحزب الجمهوري، وهو ما عرف فيما بعد بتكتل أو ائتلاف "اليسار الوسط" بين الديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين، إلا أن ذلك الائتلاف قد أنتهى مع بداية عام 1975[1].

ثانياً : المؤسسات الدستورية والسياسية في ايطاليا

لابد لنا من معرفة وبشكل مبسط المؤسسات الدستورية والسياسية الايطالية حتى تقف على تطورات تلك المرحلة السياسية، ومن تلك المؤسسات.

1- **البرلمان:** كان النظام السياسي الايطالي قد نص على المبادئ التمثيلية ، فإذا كانت السيادة تعود الى الشعب فهي تمارس نيابة عنه بواسطة البرلمان الذي يحتفظ بموقع متميز قياساً ببقية السلطة الأخرى[2].

يتكون البرلمان من مجلسين حسب ما نص عليه دستور عام 1948 المجلس الاول (النواب) والذي يبلغ عددهم(630) نائباً، والمجلس الثاني" الشيوخ" وعددهم (320)[3].

وفي الواقع، فأن انتخاب أعضاء مجلس النواب يكون عن طريق التمثيل النسبي، ولذلك قسمت الدولة الايطالية الى(32) منطقة انتخابية ، وكل منطقة تنتخب عدداً من النواب نسبة الى عدد نفوسها، وأما مجلس الشيوخ فتقدم الأحزاب السياسية مرشحاً واحداً عن كل دائرة انتخابية، وذلك المرشح لا يتم انتخابه إلا بعد حصوله على65% من الأصوات الصحيحة وبصورة عامة ومن خلال ذلك النظام فأن نسبة قليلة من المرشحين يمكنهم الحصول على تلك الاغلبية المطلوبة، ومن جهة أخرى، كان الدستور الايطالي قد وضح أن البرلمان يملك السلطة التشريعية ، والسلطة المالية ومراقبة السلطة التنفيذية ، والمجلسان كلاهما يمارسان تلك السلطات على قدم المساواة ، إلا أن الحياة السياسية أثبتت عكس ذلك نظراً لطبيعة التركيبة السياسية الحزبية التي تأتي الى البرلمان، مما يجعل مسألة اصدار القوانين أو محاسبة الحكومة أمراً بغاية الصعوبة، لاسيما أن نظام الثنائية البرلمانية تعتبر عائقاً أيضا[4].

وأمام ذلك الواقع، عجز البرلمان الايطالي عن توفير حكومة مستقرة ومعارضة مسؤولة مخلصة نتيجة تردده الطويل في تنفيذ الدستور، وسيطرة الاحزاب المتعددة داخل البرلمان، كما أن دخول الجماهير العمالية والكنيسة الى مجرى السياسة، وتفاقم الأزمات الاقتصادية كلها كانت أسباب وقفت أمام أية محاولة لإصلاحه جذريا[5].

2- **رئاسة الجمهورية:** إن منصب رئيس في ايطاليا يتسم بكونه منصباً تشريفياً لا تنفيذياً، فعلى الرغم من أن رئيس الجمهورية يتولى منصب القائد العام للقوات المسلحة، ورئيس مجلس القضاء الاعلى، فأنه لا يستطيع أن يصدر قرار حكومي إلا بموافقة الوزير المختص بالقرار، ومع ذلك فأن شخصية رئيس الجمهورية تبقى لها تأثيرها البالغ في الأحزاب السياسية

Alan Cowell, New York Times ,(Newspaper), August,1991.

[1] نزيره الأفندي، التوافق التاريخي...، ص159.

[2] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج7، ط2، 1994، ص443.

[3] المصدر نفسه، ص443.

[4] حافظ علوان حمادي الدليمي، المصدر السابق، ص170-173.

[5] المصدر نفسه، ص170-173.

وفي الحياة العامة، إذ أن الرئيس هو الحكم بين المتصارعين على السلطة، وقد أكد الدستور الايطالي ذلك بأن رئيس الجمهورية يجب أن يكون المعبر الصادق عن الوحدة الوطنية في البلاد ويمثل مصالحها وشعبها وقواها السياسية[1].

من جانب آخر، فقد نص دستور عام 1948 أن يحصل رئيس الجمهورية على ما لا يقل عن(647) صوتاً من أجمالي الأصوات البالغ عددها(1101) للفوز في الدورة الرئاسية الأولى، وذلك العدد هو مجموع مجلس النواب والشيوخ. فضلاً عن(58) ممثل عن مجالس الاقاليم الايطالية. بعدها تجري الجولة الثانية إذ لابد أن يحصل رئيس الجمهورية فيها على(506) صوتاً أي ثلث الأصوات[2].منح رئيس الجمهورية سلطة تمثيل الدولة وسلطة تعيين كبار رجال الدولة حسب المادة (51) والمادة(135) وله حق الاعتراض على التشريعات القانونية حسب المادة(74) وكذلك سلطته في حل البرلمان حسب المادة(88)، والدعوة الى اجراء انتخابات واجراء استفتاء حول القضايا المصيرية، ولعل أهم سلطة لرئيس الجمهورية الايطالية هي سلطة اختيار رئيس مجلس الوزراء ومن ثم يحصل على ثقة البرلمان[3].

ثمة حقيقة تاريخية لابد من الإشارة اليها، وهي مسألة وجود التشتت بين الأحزاب السياسية الايطالية والنزاعات المستمرة، الأمر الذي يفسر حجم الصعوبات في اختيار رئيس الجمهورية كل مرة [4].

3- **السلطة التنفيذية:** أن تعدد الأحزاب السياسية في ايطاليا وعدم استقرار الحكومات فيها يجعلان رئيس الوزراء شخصية سياسية أقل مهابة من نظيره البريطاني والفرنسي، إلا أن سلطاته كرئيس وزراء تفوق بكثير سلطات رئيس الوزراء الفرنسي الذي لا يزيد عن كونه جهة تنفيذية لرئيس الجمهورية، ففي فرنسا يترأس جلسات مجلس الوزراء رئيس الجمهورية وهو الذي يرسم سياسة الحكومة، أما في ايطاليا فبعد تعيين رئيس الجمهورية يتم تعيين رئيس الوزراء الذي يقوم باختيار وزراءه، وهؤلاء بالتالي يعينهم رئيس الجمهورية حسب المادة(96) من الدستور الايطالي، وكذلك على الحكومة أن تحظى بتأييد البرلمان، وهذا ما جعل الحكومات الايطالية قصيرة العمر كونها ائتلافية- فخلال المدة من 1948-1988 بلغ عدد الحكومات(45) حكومة. وكلها من نصيب "الحزب الديمقراطي المسيحي" وهو رقم قياسي في تغيير الحكومات الايطالية القائمة آنذاك[5].

وفي الحقيقة، فأن بقاء رئيس الوزراء وحكومته كان قد ارتبط بالثقة التي تمنح لها من قبل البرلمان، فإذا ما صوت البرلمان على عدم ثقته للحكومة فعليها أن تستقيل[6] وغالباً ما تتخلى الحكومة عن السلطة بدون مناقشة أولية حول سحب الثقة أو عدمها، وهذا ما أدى الى أن يتجه النظام أكثر فأكثر لإعطاء دور لرئيس الجمهورية في اختيار رئيس الوزراء ويحقق بوساطته الاستقرار المفقودة ولذلك عجزت الحكومات عن تنفيذ ومتابعة العديد من التشريعات التي يصدرها البرلمان[7].

4- **القوة السياسية المؤثرة العلنية والسرية:** أعترف الدستور الايطالي بدور الأحزاب السياسية في النظام الديمقراطي، فقد نصت المادة(49) منهعلى حرية الانضمام للأحزاب والمساهمة في السياسة القومية في ايطاليا، وتلك

---

[1] عبد العليم محمد، ايطاليا عامان بعد الانتخابات،-" السياسة الدولية" ، (مجلة)، مركز الاهرام ، القاهرة، العدد54، 1978، ص125-127.

[2] عبد العليم محمد، المصدر السابق، ص125-127.

[3] حافظ علوان حمادي الدليمي، المصدر السابق، ص174.

[4] المصدر نفسه، ص175-176.

[5] المصدر نفسه، ص175-176.

[6] جون كلارك ادمز، باولوباريلي، نظام الحكم في جمهورية ايطاليا، ترجمة: أحمد نجيب هاشم، القاهرة، 1964، ص142.

[7] حسان محمد شفيق العاني، المصدر السابق، ص143-147.

الأحزاب هي" الحزب الديمقراطي المسيحي الكاثوليكي الذي تأسس عام 1943 وهو ضد الشيوعية بشكل علني رغم أنه أضطر في سنوات ما للتحالف معه تكتيكياً[1]، بقي ذلك الحزب يحكم طيلة (46) عاماً وهو الحزب الغالب إذ حافظ على الفوز بما يتراوح ما بين40% الى 50% من مجموع أصوات الناخبين[2]. أما الحزب الشيوعي الايطالي فقد تأسس عام 1921 ، وهو أكبر حزب شيوعي في اوربا، إذ حصل بصفة ثابتة على ما يتراوح ما بين 20% الى 25% من مجموع أصوات الناخبين[3]، وكذلك الحزب الديمقراطي الاشتراكي[4]. إذ كان يحصل على ما يتراوح 8% من اصوات الناخبين، ويتخذ الحزب أتجاهاً يسارياً يفوق الأحزاب الاشتراكية الكبرى في الدول الغربية[5]، ومنذ عام 1956 بدأ الحزب يتغير ويبتعد عن نفوذ الشيوعيين لاسيما بعد ما تولى زعامة الحزب(بتينو كراكسي) (Bettion Craxi) [6] عام 1976 الذي استطاع أن يستغل الصراع بين الشيوعيين والديمقراطيين المسيحيين، ليأخذوا دوراً أكبر بين الأحزاب الكبيرة من خلال الحصول على أصوات الحزب في دعم الحكومات وغيرها من القضايا السياسية[7].

ومما تجدر الاشارة اليه، أن هناك أحزاب صغيرة أيضاً تمثل أقل من 10% من أصوات الناخبين، إلا أنها كانت تؤدي دوراً مهماً لا يمكن إهماله ومنها على سبيل المثال" الحزب الجمهوري" وهو من الأحزاب القومية التي حصلت على أعلى

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج7، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص443.

[2] سوسن حسين، اليمين الايطالي والطريق الصعب،-" السياسة الدولية"،(مجلة)، مركز الاهرام، القاهرة، العدد127، 1995، ص237.

[3] المصدر نفسه، 237؛ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج7، ط2، ، 1994.. ، ص443.

[4] الحزب الديمقراطي الاشتراكي: حزب سياسي متجذر في ايطاليا يعود تأسيسه الى 1982، بعد بروز الأفكار الاصلاحية مر بمراحل من الأزمات السياسية لاسيما للفترة قبل الحرب العالمية عام 1914، واستمر الحزب يعمل داخل الساحة الايطالية خلال حكم موسوليني، وبعد 1943 انتهج خطاً جديداً لسياسته كدخوله الى وحدة البروليتاريا في اللجنة الوطنية للتحرير، ثم بدأ الحياة السياسية واشترك بالحكومات التي قامت بعد 1945 . للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج2، ط4، 2001، ....، ص250-254 .

[5] سوسن حسين، المصدر السابق، ص237.

[6] كراكسي: شخصية سياسية ايطالية ولد عام 1934 ، وهو من الحزب الاشتراكي الايطالي، دخل الحياة السياسية بفاعلية، تسنم الحكم عام 1983 وعلى أثره شهدت ايطاليا نسبة عالية من الاستقرار = =السياسي والاقتصادي. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج، ،ط4، 1999، ...، ص104-105.

[7] المصدر نفسه، ص104-105.

نسبة لها في عام 1978 بنسبة 3,7% من الأصوات، وأما " حزب الفاشي الجديد" – التحالف الوطني "[1]، فكانت أعلى نسبة له في عام 1972 إذ حصل على 36 مقعداً في البرلمان [2].

من جهة أخرى، فأن هناك القوى السرية المهمة أيضاً، والتي كان لها شأناً في الساحة السياسية في ايطاليا ومنها" المافيا"(Mafia)، وهي أسوأ منجز ثقافي أيطالي عرفته الانسانية فهم جماعة منحرفة تفرض أتاوات مقابل امتناعها عن نشاط اجرامي، وأنها متغلغلة في ايطاليا بشكل كبير ، ظهرت في البداية من المناطق الريفية ، ومع التطور الصناعي تحولت الى المدن، وتحولت الى حركة تساعد السياسيين في الانتخابات العامة مقابل خدمات خاصة وبالتالي اخترقت المافيا الأجهزة المحلية للحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم[3].

أما بالنسبة الى" منظمة الالوية الحمراء" فتتلخص ايديولوجيتها في النظام الرأسمالي ذات الشركات المتعددة الجنسية وتعتمد تلك المنظمة على العنف كسياسة ومخرج لأية أزمة[4].

إضافة الى كل ذلك، كانت هناك حركات عمالية لها دوراً كبيراً في السياسة الايطالية طيلة فترة البحث، بل كانت عاملاً مؤثراً في استقالة العديد من الوزارات من تلك الاتحادات العمالية هي(الاتحاد العام الايطالي للعمل، الاتحاد الايطالي لنقابات العمال، الوحدة الايطالية للعمل). ومن المفيد أن نشير هنا، الى أن عدد تلك الاتحادات قد وصل الى الملايين من الأتباع، كما إن بعض تلك الاتحادات كانت تدعم" الحزب الديمقراطي المسيحي" وبعضها منحازاً الى الأحزاب الأخرى[5].

ولتوضيح ابعاد الصورة أكثر، يمكن أن نضيف قوى سياسية مؤثرة في ايطاليا، وهي القوى الخارجية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تؤثر على القرار السياسي لأية حكومة من خلال الاستثمارات الصناعية الأمريكية في ايطاليا. فضلاً عن الروابط التجارية بين البلدين، ولا ننسى الدور الفرنسي والبريطاني كذلك[6].

وأمام تلك الظروف، بات واضحاً أن ايطاليا أخذت تعاني من كثرة حكوماتها، ففي (52) عام لم تبق حكومة واحدة أكثر من سنة باستثناء حكومة كراكسي، وذلك نتيجة نوعية الاغلبية في البرلمان وشخصية رئيس الوزراء وفضلاً عن عدم استقرار الوضع الاقتصادي[7].

---

[1]حزب الفاشي الجديد (التحالف الوطني): حزب سياسي ايطالي يميني متطرف تأسس عام1919 أسسه موسوليني، استأثر بالحياة السياسية بين الحربين العالميتين ، وفي عام 1922 أطلق شعاره " أما أن تمتص الدولة الفاشية وأما أن تمتص الفاشية الدولة"، وبعد 1949 أستهدف كحزب فاشي لكنه استطاع الصمود واستمر داخل الحياة السياسية حتى حصل عام 1972 على 36 مقعد في البرلمان. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج2، ط4، 1999،...، ص505-507.

[2] جون كلارك ادمز، المصدر السابق، ص47.

[3] المصدر نفسه، ص47.

[4] ابراهيم محمد ابراهيم، المصدر السابق، ص177.

[5] لوسيان ريو، " اضواء على الحركة النقابية في العالم"، ترجمة: خير الدين عبد الصمد ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق، 1989، ص269.

[6] أحمد يوسف أحمد، أزمة نظام الحكم في ايطاليا،– "السياسة الدولية"، (مجلة)، مركز الأهرام، القاهرة، العدد21، السنة6 ،1970، ص170.

[7] حافظ علوان حمادي الدليمي، المصدر السابق، ص177.

ومما يلاحظ على ذلك، فأن من اسباب ضعف المؤسسات الدستورية وعدم وجود مواد مفصلة تبين العلاقة بين رئيس الجمهورية، والبرلمان، والأحزاب السياسية، مما أدى الى وجود فجوة بينهما وأثرت بالتالي على عمل النظام السياسي الايطالي كلها، فتوزيع الوظائف والمسؤوليات بين الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية لم يتم بشكل محدد وواضح حسب الدستور، وإنما يتم التوزيع طبقاً لحسابات بين قوى سياسية ومصالح في المجتمع الايطالي[1].

والذي يبدو، أن النظام السياسي في ايطاليا لا يقوم على فكرة التناوب بين القوى السياسية أي بين اليمين واليسار، وإنما التناوب يتم بين المجموعات المتحالفة سواء بين وسط اليمين مثلاً كما حصل عام1947-1963 أو بين وسط اليسار كما حصل عام1963 -1974 على شكل حكومات ائتلافيه، ومحاولة القوى السياسية كما ذكرنا في المبحث الاول هو ابعاد الحزب الشيوعي عن السلطة مما يؤدي بالشيوعيين الى تفجير الأوضاع في ايطاليا مهما كانت النتائج، وتلك الأزمات كانت قد اسهمت بتعميق ظاهرة عدم الاستقرار السياسي واستمرارها حتى أطلق على المرحلة السياسية الممتدة من 1969 حتى 1988 بمرحلة " سنوات الرصاص" نتيجة الصراع السياسي من جهة وصراع المافيا من جهة أخرى. فضلاً عن التدخل للدول الاوربية الغربية بسبب عدم رغبتها في وصول الحزب الشيوعي للسلطة السياسية في ايطاليا [2].

المبحث الثاني: التطورات السياسية في ايطاليا 1974-1980

تضاءلت الفجوة بين" الحزب الديمقراطي المسيحي" و" الحزب الشيوعي الايطالي" ، في انتخابات عام 1970 ، فكانت نسبة الحزب الديمقراطي هي10% في حين أن نسبة الشيوعيين 1,9%.

وعلى ذلك الأساس استمر الديمقراطيين المسيحيين بالسيطرة على رئاسة الحكومة [3]. ويبدو أن الذي جمع التأييد الكبير للحزب الديمقراطي المسيحي هو الكنيسة الكاثوليكية من خلال عداء " الحزب الشيوعي" الذي أقنعت به كثير من الايطاليين، وبدعم من الدول الغربية كذلك كان ذلك الحزب السياسي هو الذي يجتذب الكاثوليك[4].

من جهة أخرى، فقد ساعدت عوامل عديدة على استمرار السلطة بيد الديمقراطيين المسيحيين منها حصر العقل السياسي للمواطن الايطالي بما يعنيه التصويت للشيوعيين بأنه مخالفة للكنيسة الكاثوليكية بالإضافة الى تأثيره الهدام على

---

[1] حسان محمد شفيق العاني، المصدر السابق، ص139-142.

[2] سوسن حسين، المصدر السابق، ص198.

[3] نزيرة الأفندي، الانتخابات الايطالية وحتمية التغير،-" السياسة الدولية"،(مجلة)، مركز الاهرام، القاهرة، العدد28، 1975، ص149.

[4] أحمد يوسف، المصدر السابق، ص163.

مبادئ الديمقراطية الغربية، كما اسهمت الكنيسة [1] ودوائر حلف الاطلنطي[2] الذي انتمت اليه ايطاليا منذ عام 1949 في إضفاء الشرعية والقوة على الحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم[3].

ونتيجة لذلك، كلف رئيس الجمهورية جيوفاني ليوني(Giovanni Leoni) [4] في منتصف 1973 أحد اقطاب الديمقراطيين المسيحيين وهو ماريانو رومور (Mariano Romur) [5] بتشكيل الحكومة، وتسلم الأخير زمام السلطة، وهي حكومة ائتلافية من يسار ووسط تضم كافة الأحزاب، لكنها لم تعمر طويلاً إذ فشلت في حل المشكلات الاقتصادية ، مما أثار استياء الشيوعيين والنقابات العمالية، وفي 14 آذار 1974 استقالت تلك الحكومة، ثم عاد وشكلها مرة أخرى بطلب من رئيس الجمهورية في آذار 1974 في محاولة لإعادة الثقة للحكومة لكنها واجهت مشاكل عددية، الأمر الذي أضطرها الى تقديم استقالتها في 23 تشرين الثاني 1974[6].

ومما يجب ذكره ، ان الاقتصاد الايطالي كان قد دخل في أزمة كساد خلال عام1974 تمثلت بالبطالة وزيادة التضخم فبعد أن كانت نسبتها 10,5% في عام 1973 أصبحت 19,5 في عام 1974 ، ومما لاشك فيه، فأن ذلك الانقطاع في

---

[1] تريزة الأفندي، الانتخابات الايطالية....، ص150.

[2] حلف الاطلنطي: هو الحلف الذي وقع بين الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول مثل بلجيكا والدنمارك وفرنسا وايسلندا وايطاليا وهولندا والبرتغال وغيرها في 4 ابريل 1949 لحل المنازعات بين الدول عن طريق الوسائل السلمية . للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد غربال، الموسوعة العربية الميسرة، المجلد6، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2010، ص3246.

[3] جويسيي دي لوتيس، رفع القناع عن تاريخ المخابرات الايطالية،-" السياسة الدولية"،(مجلة)، مركز الاهرام، القاهرة، العدد 1 ، السنة 15، 1986، ص70.

[4] جيوفاني ليوني: شخصية سياسية ايطالية ولد عام 1908 عمل في مهنة المحاماة أنتمى الى الحزب الديمقراطي المسيحي الايطالي تقلد العديد من المناصب الادارية، ثم أصبح رئيساً للوزراء عام 1963 وعام 1968ورئيساً للجمهورية عام 1971 ثم 1978 للمزيد من التفاصيل ينظر:

Pesidenza Pela a Repubblica, Giovanni Leone- al- htt// presidenti quirinale-it /leone/leo-biog raffia –htm.;

عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، ج4،ط2، 1997، ...، ص443.

[5] ماريانو رومور: شخصية سياسية ايطالية ولد عام 1809 وهو ذو نزعة يسارية، تدرج في المناصب السياسية الايطالية ، شكل عام 1973 حكومة ائتلافية يسارية مثلت الأحزاب الديمقراطية والاشتراكية وقد سعت تلك الحكومة الى حل المشاكل السياسية والاقتصادية ، إلا أنها اصطدمت بالتقاربات العمالية وغيرها فاستقالت في شباط من نفس السنة . للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ج4، ط2، 1997، ...، ص443.

[6] غرانت اميوت، الحزب الشيوعي الايطالي، مركز البحوث والمعلومات، سلسلة الكتب المترجمة، كروم هلم، لندن، 1981، ص260.

النمو ساهم في تحويل العديد من الايطاليين نحو الراديكالية [1] ، وقلل من كميات الأموال المتوفرة للحزب الديمقراطي المسيحي لأسناد شبكتها من الاتباع، فضلاً عن حالات الرشوة والفساد التي تضم في طياتها سياسيين من الحزب المذكور، مما أجبر الديمقراطيين المسيحيين على التفاوض مع الشيوعيين في المرحلة اللاحقة[2].

وفي نهاية عام 1974 شكل " الدومورو(Aldomoro)[3] الحكومة الايطالية الجديدة وتولى السلطة بعد فوز الحزب الديمقراطي المسيحي بعدد أصوات بلغت 28,3% من أصوات الناخبين، وتشكلت حكومة ائتلافية مع الحزب الاشتراكي. فضلاً عن التفاهم مع الحزب الشيوعي الذي لقي معارضة صريحة من الدول الغربية لكن المشاكل السياسية والاجتماعية الصعبة كانت موجودة أمام حكومة الديمقراطية[4]، خصوصاً بعد عام 1974 ، ورضوخ آثار أزمة الطاقة على ميزان المدفوعات من جانب، والتدهور المستمر في قيمة الليرة الايطالية من جانب آخر، لذلك قدم الصندوق الدولي 1,2 بليون دولار، بالاضافة الى 1,5 بليون دولار عن طريق الأسواق الاوربية، ورغم كل ذلك لم تكن هناك عدالة في توزيع تلك الاموال للمؤسسات الاقتصادية[5].

وعلى الرغم من محاولة الحكومات الديمقراطية المسيحية القصيرة للنهوض بالاقتصاد الايطالي لكن دون جدى، فأن مستوى التضخم وصل في عام 1975 الى 25% في حين أن الدول الغربية أخذت سياستها من الانتعاش، كما وصلت البطالة على سبيل المثال في مدينة نابولي الى(120000) الف عاطل عن العمل، وجاء تدهور الليرة الايطالية في الأسواق الدولية يمثل عبئاً آخر على الحكومة الديمقراطية فقد أنخفض معدل تبادل الدولار بنسبة (686) الى(920) خلال عام 1976 مما أضطر البنك المركزي الايطالي الى أغلاق الأسواق المالية[6].

وتأتي المعضلة الاجتماعية الأخرى متمثلة في قانون الإجهاض عام 1975 لتضيف بعداً آخر للتوتر السياسي في ايطاليا، فقد تعرضت الحكومة للضغوط من جهات متعددة تجاه اباحة الإجهاض، وقد جاءت المعارضة العنيفة من الكنيسة الكاثوليكية وتأييد الشيوعيون، قامت حكومة الديمقراطيين بإجراء بعض التعديلات على القانون، وجعلته يقتصر على حالات

---

[1] الراديكالية اتجاه سياسي واجتماعي يهدف الى تغيير النظام الاجتماعي بشكل جذري ويسمى اتباعه بالجذريون أو الراديكاليون، وهم يؤمنون بفكرة المشاركة الاجتماعية ، ومبدا الليبرالية في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية الدولية، ط1، دار النشر ، بيروت، 2008، ص324.

[2] غرانت اميوت، المصدر السابق ص260.

[3] الدومورو: شخصية سياسية ايطالية ولد عام 1916 انتمى الى الحزب الديمقراطي المسيحي، تسنم العديد من المناصب بعد عام 1945 ، اصبح رئيساً للوزراء عام1963 ، تم اختطافه عام1978 من قبل منظمة الالوية الحمراء وتمت تصفيته. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Michael Newton ,The Mcyclopedia of kidnappings, NewYork,zozo,P.201.

[4] عبد العليم محمد، المصدر السابق، ص125.

[5] نزيرة الأفندي، التوافق التاريخي...، ص115.

[6] نزيرة الأفندي، الانتخابات الايطالية...، ص151-152.

الاغتصاب أو لأسباب صحية، وعلى الرغم من التصويت على القانون إلا أنه لم يأخذ مجراه في التطبيق نتيجة الاختلافات السياسية التي أدت الى حدوث أنتخابات مبكرة، وأصبح القانون ميراثاً للحكومة المقبلة [1].

ونتيجة لذلك، جاء فشل الحكومة الديمقراطية المسيحية برئاسة (الدومورو) في مواجهة الأوضاع الاقتصادية الى قيام الإضرابات والاضطرابات السياسية في ايطاليا، متهمين قيادة الأحزاب بالفساد والرشوة، إذ نشرت معلومات حول قيام أعضاء في الحزب الديمقراطي المسيحي، بتسليم مبالغ مالية كبيرة من شركة لوكهيد البترولية[2] تقدر بـ(1,8) مليون دولار من أجل تسهيل صفقة طائرات نقل، ووجهت اصابع الاتهام الى رئيس الجمهورية(جيوفاني ليوني)[3].

وعلى ذلك الأساس أدت تلك المشاكل السياسية والاقتصادية الى انخفاض قيمة الليرة[4]، بالإضافة الى الفضائح السياسية واخيراً المعضلة الاجتماعية أدت كلها الى تقديم رئيس الوزراء الدومورو استقالته من الحكومة في12 شباط 1967، لاسيما بعد أن اعلن (الحزب الاشتراكي)، عدم تعاونه مع الحزب الديمقراطي وإصراره على ضرورة وضع صيغة تحالف لكافة الأحزاب[5].

وفي الشهر نفسه الذي قدم فيه الدومورو الاستقالة شكل حكومته الثانية بطلب من رئيس الجمهورية(جيوفاني)، حاول خلالها الدومورو تشكيل تحالف مع الحزب الشيوعي، وبقية الأحزاب الأخرى كي يضمن بقاء حكومته مستقرة، لكن الاوضاع بشكل عام في ايطاليا لم تكن تساعد على ذلك، فلم تستمر حكومته الثانية أكثر من ثلاثة اشهر حتى اضطرت الى تقديم الدومورو استقالته بعد سحب الثقة عنها في 29 تموز 1976[6].

ولابأس من الإشارة هنا الى أن تصاعد نشاط الجماعات اليسارية المتطرفة التي ذكرناها في المبحث الأول، وفي مقدمتها منظمة الاولوية الحمراء التي قامت باختطاف زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي الدومورو في 16 آذار 1978، وقامت بإعدامه في9 آيار من نفس العام على الرغم من قيام الديمقراطيين بأطلاق زعماء المنظمة من السجون، ويبدو أن مسألة اعدام مورو كانت نتيجة تحالفه مع الشيوعيون إذ أن المنظمة كانت تدعم النظام الرأسمالي[7].

وفي ضوء ذلك الواقع ، فقد عكس ذلك التطور سوء الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ايطاليا، كما عكس عن قصور واضح داخل المؤسسات الحكومية، ولكن في نفس الوقت أوجد اعدام مورو ردود افعال ايجابية من قبل الأحزاب كافة، فقد توجت بوجود سياسة مناهضة لمنظمة الاولوية الحمراء[8]، وطالبت بعض الأحزاب بإعادة قانون الاعدام،

---

[1] المصدر نفسه، ص152.

[2] غرانت اميوت، المصدر السابق، ص261.

[3] نزيرة الأفندي، الانتخابات الايطالية...، ص152.

[4] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج5،...، ص444 .

[5] اسماعيل صبري مقلد، الحزب الشيوعي في السياسة الايطالية،-" السياسة الدولية"، (مجلة) ، مركز الاهرام ، القاهرة، العدد8، السنة3، 1976، ص118 .

[6] الكيالي، موسوعة السياسيين، ج4، ط2، 1997، ص433.

[7] حافظ علوان حمادي الدليمي، المصدر السابق، ص193.

[8] ولابأس أن نشـــير أن عدد الهجمات التي شـــنتها الاولوية الحمراء منذ عام 1978-1983 قد بلغت مايقارب(3264) . ينظر: المصدر نفسه، ص193 .

واصبح بإمكان الحكومة أن تتصرف تجاه المنظمات الاجرامية بكل حرية، حتى أن أحزاب المعارضة لم تعترض على حملة الاعتقالات التي قامت بها عام1978[1].

على أية حال، جرت انتخابات عام1976 لشغل مقاعد البرلمان بمجلسه، إذ حصل الديمقراطي المسيحي على نسبة 38,7% من مجموع الأصوات ، في حين حصل الشيوعيون على نسبة34,4% من الأصوات وهي أعلى نسبة له منذ عام1946[2] وحصل الاشتراكي على نسبة 9,6% من الأصوات، وحصلت الفاشية الجديدة على 6,1% ، أما الجماعات الأخرى فقد حصلت على 11,2% من الأصوات، وهكذا كانت النسب التقريبية من انتخابات مجلس الشيوخ، ويلاحظ أن الديمقراطيين المسيحيين فشلوا في الحصول على أغلبية الخمسين في المائة اللازمة لتشكيل الحكومة بمفرده [3].

وفي الواقع فقد كشفت انتخابات عام 1976 عن فشل التنبؤات حول انهزام الحزب الديمقراطي في الانتخابات، وبعد مجيء (جوليو اندريوتي Julio Andriotti)[4] الى السلطة في منتصف 1976 وهو ايضاً من الحزب الديمقراطي المسيحي، في ظل واقع رهيب من الازمات ، لكن ابرز مايميز تلك المرحلة في عام1977 هو عرض الشيوعيين التحالف مع الحزب المسيحي بشرط استشارتهم بالسياسات الاقتصادية والادارية التي تقوم بتطبيقها، وقد ظلت تلك المعادلة ملازمة لحكومة اندريوتي حتى بداية عام 1978[5]،فحصل الشيوعيون خلال تلك المرحلة على رئاسة مجلس النواب، ورئاسة مجموعة كبيرة من للجان في المجلس[6].

ونتيجة لذلك، اعلن اندريوتي عن برنامجه، والذي شمل التقليل من عجز الميزانية، واحتواء عجز ميزان المدفوعات، وتقليل نسب التضخم– دون معاقبة الانتاج–، وتطوير سياسة صناعية، وتقديم اجراءات خاصة لتقليل البطالة بين صفوف الشباب، كما وعد بكثير من الاصلاحات ، كقانون الايجار، ولائحة الاصلاح الجامعي، وقانون جديد للإجراءات الجنائية، واصلاح جهاز الأمن السرية، كما تعهد بمحاسبة المتهربين من الضرائب[7].

من جهة أخرى ، فقد وصلت البطالة في ايطاليا الى درجة لم تشهدها أية دولة اوربية أخرى، إذ بلغ عدد العاطلين(1,600) الف عامل تقريباً، أي بنسبة تزيد عن 8% من القوة العاملة وكان ثلاثة أرباع ذلك العدد من الشباب، وزاد عجز الميزانية الى أكثر من(20) مليون دولار في الوقت الذي بلغت فيه ديون ايطاليا (18) مليار دولار. كما طالب الشيوعيون

---

[1] عبد العليم محمد، المصدر السابق، ص126–127 .

[2] غرانت اميوت، المصدر السابق، ص263.

[3] هالة سعودي، الأزمة السياسية في ايطاليا،–" السياسة الدولية"، (مجلة) ، العدد 52،نيسان 1978، ص160.

[4]جوليو اندريوتي : شخصية سياسية ايطالية ولد عام 1919، ينتمي الى الحزب الديمقراطي المسيحي أأنتخب نائباً عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، ثم صبح رئيساً للوزراء عام1977، لخص الأحداث المتناقضة بعد 1945 بالرهيبة، وأتجه الى تبني سياسة أصلاحية تخدم ايطاليا، توفي عام 1994. ينظر:الكيالي، موسوعة السياسيين، ج4، ط2، 1997،...،ص353؛

https:// w.w.w.nytimes.com/2013/05/world/ Europe/giulio–andreott– premier–of Italy –7–times –dies –at –gu,htmi

[5] عبد العليم محمد، المصدر السابق، ص125 .

[6] غرانت اميوت، المصدر السابق، ص274.

[7] المصدر نفسه، ص274.

والاشتراكيون بضرورة مشاركتهم في الحكم، وعلى أثر ذلك فقدت الحكومة الثقة في البرلمان وقدم اندريوتي استقالته في16 كانون الثاني 1978 ، لكن عاد الرئيس جيوفاني بتكليفه بتشكيل الحكومة مرة ثانية وحتى ثالثة في عام1979، لمعالجة الاوضاع ولمواجهة مطالب الشيوعيون المتزايدة[1].

وأمام ذلك الواقع، أعلن اندريوتي بقبول مشاركة الشيوعيين والاشتراكيين في الحكومة الائتلافية الجديدة، كما اعلن عن برنامج جديد للتقشف، من أجل الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي، تمكنت حكومة اندريوتي من معالجة بعض المشاكل الايطالي، واستقرت نسبة التضخم ما بين 13% الى 15% لكن شهر العسل ذلك لم يدم طويلاً [2]. إذ تفاجئت حكومة الديمقراطيين المسيحيين بمطالبة الشيوعيين والاشتراكيين بمشاركتهم في الحكم، وأشارت بعض المصادر الى ان اعضاء الحزب الشيوعي قد سئموا مسألة وجودهم كحزب استشاري لدى الديمقراطيين، لاسيما بعد قيام الحكومة بعقد صفقة مالية مع صندوق النقد الدولي الذي فرض شروط منها، خفض الانفاق العام، وبالذات في قطاع الخدمات[3].

وعلى الرغم من قسوة البرنامج الاقتصادي لحكومة اندريوتي، إلا أنها لم تكن كافية لتخفيض العجز في الميزانية بدرجة تجعله مقبولاً لدى صندوق النقد الدولي، الذي طالب بتخفيض أضافي قدره مليار و(800) مليون دولار. وفي الوقت الذي كانت نقابات العمال تطالب برفع الأجور، ومعالجة مشكلة البطالة، وبذلك أصبحت الحكومة بين نارين، أضف الى ذلك أن الحزب الشيوعي الايطالي بدأ يتعرض لضغوط من العمال والطلاب بسبب دعمه لحكومة الديمقراطيين، وقد أدت تلك الأوضاع الى حدوث أزمة اقتصادية وسياسية بعد اعلان أربعة أحزاب خروجها عن الاتفاق المعقود مع الحزب الديمقراطي[4].

وفي الواقع، فقد تأثرت القطاعات العاملة في ايطاليا بتلك الشروط، كذلك أشار الحزب الشيوعي، بأصابع الاتهام الى الجماعات اليسارية المتطرفة التي تدعم الرأسمالية[5] بأنها قد باعت قضية الطبقة العاملة للديمقراطيين المسيحيين، وأنهم يحاولون أدارة الحكومة برأسمالية أعلى من الرأسماليين أنفسهم[6]، وفي آب 1979 قدم اندريوتي استقالته في 4 آب 1979 نتيجة تلك الاوضاع، كما خسر الديمقراطيين منصب الرئاسة بعد أتفاق كافة الأحزاب بإقالة (جيوفاني ليوني) من منصبه ، وترشيح رئيس جديد وهو(اليساندرو برتيني Alessandro Bertini)[7]، وهومن الحزب

---

[1] هالة سعودي، المصدر السابق، ص162.

[2] غرانت اميوت، المصدر السابق، ص275 .

[3] عبد العليم محمد، المصدر السابق، ص125 .

[4] هالة سعودي، المصدر السابق، ص163-164.

[5] الرأسمالية: نوع من المجتمعات الرأسمالية تتميز بسيطرة القطاع الخاص عل ى وسائل الانتاج الاقتصادية وراس المال واكتساب الثروة عن طريق السوق الحرة، وهي مرحلة متقدمة على البرجوازية في سلم التطور التاريخي للمجتمعات الانسانية. للمزيد ينظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، المصدر السابق، ص324

[6] عبد العليم محمد، المصدر السابق، ص125 .

[7] اليساندرو برتيني: شخصية سياسية اشتراكية ايطالية ولد في عام 1896 كان استاذاً في الفلسفة اشتراكياً اصلاحياً، اصبح عضواً في مجلس النواب الايطالي 1968-1976 شغل منصب الرئيس السابع للجمهورية الايطالية 1978-1985. توفى في 24 حزيران 1990. للمزيد من التفاصيل ينظر: الكيالي، موسوعة السياسيين، ج1، ط5، 2009، ...، ص443 .

Treccani, Enciclopedi-at: http: www. Treccani,.it/encyclopedia/sandro.pertini.

الاشتراكي، إذ حصل على(84) من أصوات المجلس الانتخابي، بعد(16) محاولة اقتراعية اعلن(اليساندرو) أنه لا يمثل حزب معين بل يمثل جميع الايطاليين[1]، وتولى الحكومة الجديدة في 4 آب 1979 (فرانشيسكو كوسيغا Francesco Gossga) وهو ايضاً من الحزب الديمقراطي المسيحي، ولم تستمر تلك الحكومة طويلاً ، إذ انتهت فترة رئاستها في28 تشرين الاول1980 ، وذلك أمراً بات طبيعياً في ايطاليا[2].

يلاحظ مما تقدم، أن رئاسة الحكومة كانت قبل ودلاتها شبه ميتة، إذ أن الاحزاب السياسية المعارضة ولاسيما الشيوعيون والاشتراكيين، لم تدخر جهداً للنيل منها، لاسيما أمام الأوضاع الاقتصادية التي تعصف بإيطاليا، فضلاً عن عدم وجود شخصية تولت منصب رئاسة الوزراء تحظى بتأييد الأحزاب الأخرى ، لاسيما أن تلك الشخصيات كلها تابعة للحزب الديمقراطي المسيحي، فكان رؤوساء الوزراء ينحازون بشكل قوي الى حزبهم مهما كانت نتائجه، وبالتالي يكون فريسة سهلة للتقسيط والتشهير أمام أعضاء البرلمان كما أن رئيس الجمهورية كان سبباً في اسقاط الحكومات، وذلك نتيجة حتمية، لأن أساس وصوله للرئاسة كان بشكل توافقي من كل الأحزاب وبالتالي يجب عليه أن يخضع لمطالبها، وسرعان ما يقوم بسحب الثقة عن الحكومة[3].

المبحث الثالث: التطورات السياسية في ايطاليا 1980-1988

لم تشهد الحياة السياسية والاقتصادية في ايطاليا تحسناً كبيراً يسمو الى ما وصلت اليه الدول الاوربية الغربية، حتى مع استمرار الدعم المالي لإيطاليا من قبل تلك الدول، وبطبيعة الحال توضح لنا ذلك الأمر من خلال ما كتبناه في المبحث الاول من صراع بين الأحزاب، وعدم تحقيق اية حكومة لأغلبية ساحقة . فضلاً عنه انقسام البرلمان وتدخل المافيات في الشؤون السياسية وغيرها من المؤشرات[4].

وفي الحقيقة، فأنه ومع تولي(جيوفاني سبادوليني Giovannis Spadolini) رئاسة الحكومة عام 1981، وهو من الحزب الجمهوري الايطالي[5]، وبوصول ذلك الحزب أنتهى احتكار الحزب الديمقراطي المسيحي للسلطة والذي استمر منذ عام 1945[6].

عاد الحزب الديمقراطي المسيحي لتولي رئاسة الحكومة منذ عام 1982 حتى وصول الحزب الديمقراطي الاشتراكي الى السلطة ليتولى بتينو كراكسي رئاسة الحكومة في 4 آب 1983، بعد أن حصل على(366) صوتاً في البرلمان[7]، وبذلك

---

[1] عبد العليم محمد، المصدر السابق، ص128.

[2] .http:// w.w.wbbc/co-uklnews/world-europe-11003414.

[3] عبد العليم محمد، المصدر السابق، ص128.

[4] http: //snaccooperative-org/ark:/99166/w-

[5] الحزب الجمهوري الايطالي: حزب سياسي ينادي بالعدالة الاشتراكية اعضاءه من اتباع ماتزيني تأسس عام 1897، تمكن بعد 1945 من ممارسة النشاط السياسي على الرغم من قلة اتباعه، إلا أنه استطاع أن يتنافس مع بقية الأحزاب من خلال برامجه الاصلاحية . للمزيد من التفاصيل ينظر:

عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج4، ط2، 1997،.. ص443.

https:// w.w.w Britannica .com/topiv/ Italian-Repudican-party.

[6] حافظ علوان حمادي الدليمي، المصدر السابق،ص175 .

[7] المصدر نفسه، ص175.

يكون الاشتراكيون بذلك قد كسروا قيود عزلتهم الايديولوجية لكي يلعبوا دور البديل لأكبر حزبين سياسيين في ايطاليا هما الشيوعي الذي فشل في الوصول الى السلطة أصلاً، والديمقراطيين الذين حكموا مدة طويلة جداً دون أحداث نتائج ايجابية يتوق لها الشعب الايطالي[1]، جدير بالذكر، أن وصول الاشتراكيين للسلطة لأول مرة هو نتيجة تحالفه مع الأحزاب والذي سمي "الائتلاف الخماسي" فضلاً عن شخصية كراكسي المؤثرة لدى الشعب الايطالي[2].

من جانب آخر، فقد حصل(فرنشيسكو كوسيغا)[3]، من الحزب الديمقراطي المسيحي، على كرسي الرئاسة من خلال جولة واحدة وأن تلك لم يحصل سابقاً في أن يتم اختيار رئيساً للجمهورية من أول جولة، وذلك نتيجة شخصيته المحبوبة والمقبولة من قبل الداخل والخارج، فضلاً عن كونه رجل سياسة مخضرم[4].

تولي كراكسي رئاسة الحكومة، وتمكن من تحقيق بعض الاستقرار في ايطاليا، ويأتي من خلال جرأته في أتخاذ القرارات وتنفيذها مهما كانت اراء المعارضة، وعلى الرغم من وجود البطالة في عهده بنسبة عالية بلغت 10,5% ،إلا أن الانتعاش الاقتصادي كأن ملحوظاً في حكمه، فارتفع الدخل القومي في ايطاليا منذ عام1984، ثلاثة أضعاف عن طريق ازدياد حجم المبيعات وخاصة الى الولايات المتحدة الامريكية، وانخفض التضخم من16% خلال تولي كراكسي الحكومة ليكون 8,8% في عام 1984[5].

كانت خطابات كراكسي مؤثرة في الشارع الايطالي ، وكان صريحاً جداً حين ذكر أن مسألة النظر في جدولة الأجور قد ترفع نسبة التضخم في البلاد بمعنى آخر، أنه لا يستطيع رفع أجور العمال إلا بشرط، وهو زيادة الانتاج لتقل نسبة التضخم، كما نجح كراكسي فيما لم ينجح فيه الذين حكموا من قبله ن فتمكن من محاربة المتهربين من دفع الضرائب، وخاصة أصحاب المحلات، والتجار الصغار، وكان ذلك الامر سابقاً بسبب خلالاً في ميزانية الدولة[6].

ولم تقتصر اصلاحات كراكسي على الشأن الداخلي فقط، بل توجهت سياسته بالنجاح على المستوى الخارجي ايضاً، وابرزها تحسين علاقات ايطاليا مع الاتحاد السوفيتي، فكان أول رئيس غربي من اوربا يحظى بزيارة ميخائيل غورباتشوف(Mikhail Gorbachob) [7]، فضلاً عن علاقاته بالولايات المتحدة الامريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وعلى الرغم من نجاحه

---

[1] " الثورة"،(جريدة)، بغداد، العدد 5565، 12 آب 1985.

[2] عبد العليم محمد، المصدر السابق، ص125.

[3] فرانشيسكو كوسيغا: شخصية سياسية ايطالية ينتمي الى الحزب الديمقراطي المسيحي، ويلقب بـــ(الناقد). قدم العديد من المشاريع الاصلاحية بعد وصوله الى رئاسة الجمهورية.

https:// w.w.w theguardian, com /wprld /2010/ aug/18 francesco-cossiga-obituary.

[4] " الدستور" ،(جريدة) الاردن، العدد 6430، 13 تموز 1985.

[5] المصدر نفسه .

[6] الدستور" ،(جريدة) الاردن، العدد 6420، 3 تموز 1985 .

[7] ميخائيل غورباتشوف: شخصية سياسية سوفيتية ، ولد عام 1931 ، تدرج في المناصب السياسية ، واصبح عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، أنتخب رئيسً للأتحاد السوفيتي عام 1988 وأستمر حتى عام 1991 ، وهو آخر رؤوساء الاتحاد السوفيتي . للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، ط5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009ص372.

السياسي الذي أحرزه ، لكن مسيرته لا تخلو من العراقيل، فالشيوعيون يحاولون باستمرار الضغط على حكومة كراكسي مستغلين أية هفوة تجاهه[1].

كما شهدت ايطاليا وتحديداً حكومة كراكسي، والبرلمان نجاحاً كبيراً بقانون جديد وهو ما عرف الفصل الابيض، والذي يقضي بعدم قدرة رئيس الجمهورية على حل البرلمان كما في السابق، وبالتالي اصبحت الحكومة في مواجهة قسرية مع البرلمان، وكثيراً ما كان رؤوساء الجمهورية عند نشوب صراع أو خلاف بين الحكومة والبرلمان يقومون بحل المجلس النيابي مما يؤدي الى شلل في القرار الحكومي، أما بعد صدور ذلك القانون أصبح لزاماً عليهم عند نشوب الازمات المتعددة بين الحكومة مجلس النواب أن يتوصلوا الى تفاهم مشترك ويعد هذا الأمر نجاحاً كبيراً بالنسبة للائتلاف الحاكم برئاسة كراكسي[2].

وفي ضوء تلك التقلبات السياسية، عبرت الصحف عن، أن الحزب الشيوعي يعاني من أزمة داخلية نتيجة تناقص شعبيتهم، وتوجه الحركة العمالية الى قناعتها بأدنى المطالب، وذكرت الجريدة" أن الشيوعيين أما أن يعيدوا النظر في أفكارهم ومبادئهم أو أن يندمجوا الى الوسط حيث يجلس عدوهم الاشتراكي مما يعني أن الشيوعيون كانوا يشعرون بخيبة أمل في ايطاليا، وأن بقائهم في المعارضة سيضر بقاعدتهم الشعبية، وبذلك بدأ الشيوعيون بإعادة النظر في سياستها من خلال جمع تواقيع لأجراء تصويت حول زيادة أجور العمال من خلال الجدولة الجديدة التي أعترض عليها كراكسي[3].

وفي ضوء ذلك، جاءت الانتخابات المحلية للمدن في12 ايار1985 لتزيد من معاناة الشيوعيين بعد أن حصل الائتلاف الحاكم بقيادة كراكسي على فوزه في(13) مقاطعة من أصل (15) مقاطعة، ويعود ذلك الى قوة الحزب الديمقراطي المسيحي، الذي حصل على 35,1% من الاصوات[4].

أراد كراكسي، الغاء الميزان التجاري المتعلق بزيادة أجور العمال الشهرية، لأنه رأى فيه العامل المساعد على رفع التضخم بنسبة أكثر من10% ، وهي نسبة أزلية منذ الحرب العالمية الثانية، وفي حال الغاء ذلك القانون فأن العمال الايطاليون سيخسرون ما معدله(13,53) دولار أمريكي كزيادات شهرية في أجورهم تلك قدم الحزب الشيوعي الايطالي الذي يدعم نظام الميزان التجاري، مذكرة طالب فيها بإجراء استفتاء بحلول منتصف شهر حزيران 1985[5].

جرى الاستفتاء في حزيران 1985 ، وكانت نتيجته غير متوقعة للشيوعيين الذين فشلوا في الاستفتاء، وأصبحت حكومة كراكسي أقوى من ذي قبل، في حين توقع الشيوعيون أنهم سيقتلون حكومة كراكسي إذا ما نجحوا في التصويت [6].

بالمقابل قامت الحكومة الايطالية في محاولة منها لإصلاح الأوضاع الاقتصادية، بطرح فكرة بيع القطاع العام الى القطاع الخاص، مما أدى الى معارضة شديدة من قبل الشيوعيين، ونقابات العمال الذين نظروا بعدم ثقة لذلك المقترح، كما أن قادة واعضاء الأحزاب المشاركة في الحكم كالديمقراطيين والاشتراكيين كانت معارضة لكن بصورة صامتة[7].

---

(1) الدستور" ،(جريدة) ، الاردن، العدد 6420، 3 تموز 1985.

(2) "الوطن العربي" ، (مجلة)، تونس، العدد 414، 18 كانون الثاني،1985 .

(3) "الانباء"،(جريدة) ، الكويت ، العدد 3445، 27 تموز 1985.

(4) " الثورة" ، العدد 1405، 25 آيار، 1985.

(5) " الحيدرية" ،(جريدة) ، بغداد، العدد 5714، 26 نيسان 1985 .

(6) " الاخبار"، (جريدة)، القاهرة، العدد 10324، 19 حزيران 1985.

(7) " الرأي" ،(جريدة)، بغداد، العدد 5504، 18 تموز 1985 .

ثمة حقيقة تاريخية لابد من الاشارة اليها، تتعلق بالنجاح الذي حققه كراكسي، إذ يعد هو أول رئيس يبقى في حكومته لمدة طويلة والتي بغلت(805) يوماً تقريباً أي ما يقارب(سنتان)، إذ كانت الحكومات السابقة لا تتعدى سنة واحدة وتسقط ، مما يعطي دليلاً واضحاً على نجاح كراكسي في سياسته[1].

ومهما يكن من أمر، وقد أعلنت حكومة كراكسي في ايلول 1985، عن نيتها أنتهاج اجراءات سياسية خطيرة، ولكنها رأتها ضرورية، فبعد أن وصل العجز في الميزانية العامة الى أرقام قياسية حسب ما صرح به(جيوفاني غوريا)، إذ بلغ (115) الف مليار ليرة، وهذا يعني أن مستوى القروض سيصل الى(560) الف مليار ليرة ايطالية، وذلك في نهاية عام 1985، وبررت الحكومة طلب ذلك القرض، لوضع اجراءات كفيلة للحد من تفاقم العجز في الميزانية[2].

وفي السياق ذاته، أشار وزير المالية الايطالية الى ان الحكومة بصدد معالجة قطاع الصحة والنقل العام، فضلاً عن، المخصصات الاجتماعية ومخصصات الرواتب التقاعدية التي وصل العجز فيها الى مستويات تدعوا الى القلق. جدير بالذكر، أن الضرائب لم تكن تؤخذ من كافة فئات الشعب، إذ كان هناك تفاوت وإهمال في بعض الأحيان بذلك الجانب[3]، مما ولد حالة من اليأس لدى الشعب بأن تصلح اية حكومة الأوضاع الاقتصادية[4].

وفي الواقع، أن الحكومة لم تكن لها سيطرة تامة على البلاد فهي مشتتة اقتصادياً، الأمر الذي أدى الى قيام بعض الجهات السياسية في ايطاليا ببيع الاسلحة الى نظام جنوب افريقيا يقوم بتطهير عرقي ضد ابناء بلده من أجل الحصول على مكاسب مادية، وبالتالي تعرض حكومة كراكسي الى انتقادات بذلك الشأن من المنظمات الدولية[5].

وأمام ذلك الواقع، بدأت الأزمة تشتد بين الشيوعيين، ورئيس الحكومة كراكسي، إذ طلب الحزب الشيوعي أن يكون أحد المقاعد المخصصة لإيطاليا في اللجنة التنفيذية للسوق المشتركة من نصيب الشيوعيين، الا أن كراكي رفض ذلك على اعتبار أنه من نصيب الديمقراطيين، مما أدى بالشيوعيين الى شن حملة على حكومة كراكسي[6]، انتهت فترة رئاسته للحكومة في عام 1986، وعلى اثر قيام الانتخابات الجديدة تمكن الائتلاف الحاكم من الفوز بالانتخابات ليتولى كراكسي رئاسة الحكومة مرة ثانية في 1 آب 1986 والتي انتهت في عام 1987[7].

يمكننا القول، أن كراكسي حطم العرف السياسي الذي كان قائماً منذ عام 1945، ليس من خلال توليه رئاسة الحكومة لمدة طويلة فحسب ، بل لكونه تولى رئاسة الحكومة لمرتين وبنشاط مفعم بالنتائج الايجابية على ايطاليا[8].

---

[1] عبد العليم محمد، المصدر السابق، ص125.

[2] ومن المفارقات التي نشرتها جريدة" بوربا" اليوغسلافية، أن العقيد الليبي معمر القذافي يمتلك جزء كبير من أسهم شركة(فايكو) الايطالية التي تتولى تمويل 25% من جميع الاستثمارات الخارجية وتقدر بمبلغ 900 مليون دولار سنوياً، ينظر: " الاهرام"،(جريدة)، مصر، العدد28،36088 أيلول 1985 .

[3] المصدر نفسه..

[4]" الثورة" ، العدد 561، 29 ايلول، 1985.

[5]" الثورة" ، العدد 5551، 25 آيار، 1985.

[6] " الأنباء"، العدد 3229،21 كانون الاول 1985

[7] https:// ar-wikipedia-org/wiki.

[8]https:// ar-wikipedia-org/wiki.

في جانب آخر، فقد عاد الحزب الديمقراطي المسيحي للسلطة بعد تولي امنتوري فانغاي رئاسة الحكومة في17 نيسان 1987 لتعود بذلك حكومة الستة الوحدة في ظل سيطرة الحزب الديمقراطي المسيحي، ولم تتغير السياسة الايطالية كثيراً في ظل حكم ذلك الحزب، ولم يستمر أمنتوري، إذ سرعان ما جاء من الحزب نفسه(جيوفاني غوربا Giovanni Gorba) [1] ليستلم رئاسة الحكومة في 28 حزيران 1987 ، وانتهت حكومة جيوفاني غوربا في 13 نيسان 1988[2].

الخاتمة:

مما سبق يبدو واضحاً، أن أوضاع ايطاليا بعد الحرب العالمية الثانية، وكونها دولة خاسرة في الحرب، كانت سيئة، إذ دفعت ثمناً باهضاً على المستوى السياسي والاقتصادي، مما شكل ظاهرة تكاد تكون ملازمة للإيطاليين. إلا وهي ضعف الحكومات وسرعة تبدلها.

من جانب آخر ،فقد تميزت الحياة السياسية في ايطاليا بنوع من الحذر والتخوف من الأحزاب السياسية فيما بينها، إذ تميزت الأحزاب بممارسة سياسة التسقيط دون أن تراعي النتائج السلبية التي سيتأثر بها الشعب الايطالي، بل أنها أن لم تكن مبالغين ساهمت في تأزيم الوضع الاقتصادي وضعف الأمن في البلاد.

بالمقابل ، تحولت رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية الى المزايدة من قبل الأحزاب، فمن يدفع أكثر الامتيازات والمطالب للحزب الذي سيصوت له بالرئاسة، وحالما تقاعس الرؤوساء عن تحقيق الامتيازات سحبت الثقة منهم، وتم استبدالهم من الأحزاب نفسها، الأ في حالة نادرة جداً وهي فترة رئاسة كراكسي من الحزب الاشتراكي الايطاليين، حيث اثبت بشخصيته القوية وجرأته في أتخاذ القرارات أن تحكم الأحزاب لا يمكن أن يستمر مع وجود ارادة حزبية متألقة، وفرض حزبه كبديل صالح لتحرير الحياة السياسية الايطالية من استقطابها حول حزبين اثنين.

كان من نتيجة سوء ادارة الحزب الديمقراطي المسيحي كونه أكثر من حكم وأكثر من يتحمل المسؤولية، أن ظهرت العصابات والمافيات التي دعمتها بعض الأحزاب للوصول الى السلطة، لكن سرعان ما انقلبت عليها، واصبحت تهدد الحياة السياسية في ايطاليا، كما حصل مع رئيس الوزراء " مورو" الذي راح ضحية اختلاف آراءه وافكاره عن سياسة بعض الأحزاب.

بتعبير أدق، أن المافيات ساهمت وبشكل كبير في تردي الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ايطاليا.

---

[1] جيوفاني غوريا: شخصية سياسية ايطالية ولد عام 1887 في ايطاليا، وانتمى الى الحزب الديمقراطي المسيحي، تدرج في المناصب السياسية حتى اصبح رئيساً للحكومة الايطالية عام 1987. للمزيد التفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، ج1، ط5، 2009...، ص339 .

[2] https:// ar-wikipedia-org/wiki.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب العربية:

1- جلال يحيى، التاريخ الأوربي منذ الحرب العالمية الأولى (الفترة المعاصرة، ج3، ط3، المكتب الجامعي الحديث، بيروت، 2014.

2- حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في اوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ط1، وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

3- حسان محمد شفيق العاني، المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية في الجزائر وايطاليا وفرنسا ، بغداد، 1988.

4- مركز العلاقات الايطالية – العربية، الاصلاح الزراعي في ايطاليا، حلقة المطبوعات الثقافية، روما، (د.ت).

5- موسى محمد ال طويرش , تاريخ العالم المعاصر 1914-1975 من الحرب العالمية الاولى حتى الحرب الباردة، ط1، مطبعة الحوراء، بغداد، 2006.

ثانياً: الكتب المترجمة:

1- بالميرو توليياتي، النهج الايطالي نحو الاشتراكية، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، بيروت، 1980.

2- جون كلارك ادمز، باولوباريلي، نظام الحكم في جمهورية ايطاليا، ترجمة: أحمد نجيب هاشم، القاهرة، 1964.

3- غرانت اميوت، الحزب الشيوعي الايطالي، مركز البحوث والمعلومات، سلسلة الكتب المترجمة، كروم هلم، لندن، 1981.

4- لوسيان ريو، " اضواء على الحركة النقابية في العالم"، ترجمة: خير الدين عبد الصمد ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق، 1989.

ثالثاً: البحوث العلمية المنشورة:

1- ابراهيم محمد ابراهيم، الانتخابات والبحث عن البديل في ايطاليا،-"السياسة الدولية" ،(مجلة)، مركز الاهرام ، القاهرة، العدد42، 1975.

2- أحمد يوسف أحمد، أزمة نظام الحكم في ايطاليا،- "السياسة الدولية"، (مجلة)، مركز الأهرام، القاهرة، العدد21، السنة6 ،1970.

3- اسماعيل صبري مقلد، الحزب الشيوعي في السياسة الايطالية،-" السياسة الدولية"، (مجلة) ، مركز الاهرام ، القاهرة، العدد8، السنة3، 1976.

4- جويسيي دي لوتيس، رفع القناع عن تاريخ المخابرات الايطالية،-" السياسة الدولية"،(مجلة)، مركز الاهرام، القاهرة، العدد 1 ، السنة 15، 1986.

5- سوسن حسين، اليمين الايطالي والطريق الصعب،-" السياسة الدولية"،(مجلة)، مركز الاهرام، القاهرة، العدد127، 1995.

6- السيد عوض عثمان، التطورات السياسية على الساحة الايطالية، -"السياسة الدولية"، (مجلة) مركز الاهرام، القاهرة، العد82، السنة 4، تشرين الاول، 1995.

7- عبد العليم محمد، ايطاليا عامان بعد الانتخابات،-" السياسة الدولية" ، (مجلة)، مركز الاهرام ، القاهرة، العدد54، 1978.

8- نزيرة الأفندي، الانتخابات الايطالية وحتمية التغيير،-" السياسة الدولية"،(مجلة)، مركز الاهرام، القاهرة، العدد28، 1975

9- ـــ ، التوافق التاريخي والمعضلة السياسية الايطالية، السياسة الدولية،(مجلة)، مركز الاهرام، القاهرة، العدد42، السنة الثانية، 1975.

10- هالة سعودي، الأزمة السياسية في ايطاليا،-" السياسة الدولية"، (مجلة) ، العدد 52،نيسان 1978.

رابعاً: الموسوعات:

1- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، ط5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009.

2- ـــــــ، ج2، ط4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001.

3- ـــــــ، ج2، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.

4- ـــــــ، ج4، ط4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997.

5- ـــــــ، ج5، ط4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.

6- ـــــــ، ج6، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1995.

7- ـــــــ، ج7، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.

8- عبد الرزاق مسلم الماجد، مذاهب ومفاهيم في الفلسفة والاجتماع، بيروت، (د.ت).

9- فرانسوا جورج دريفوس وآخرون، موسوعة تاريخ اوربا العام من عام 1789 حتى ايامنا، ترجمة: حسين حيدر، مراجعة: أنطوان أ. الهاشم ، ج3، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1995.

10- محمد شفيق غربال وآخرون، الموسوعة العربية الميسرة ، م6، ط1، بيروت،2010.

11- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط1، دار الملتقى، بيروت، 2008.

خامساً: الصحف:

1- الثورة ،(جريدة) ، بغداد، العدد 5565، 12 آب ،1985.
2- العراق العربي(جريدة)، تونس، العدد 414، 18 تشرين الثاني، 1985.
3- الاهرام،(جريدة)، مصر ، العدد 88، 28 ، 1985.
4- الحيدرية،(جريدة) ، بغداد العدد 5714، 26 نيسان ،1985.
5- الاخبار،(جريدة) ، القاهرة، العدد 1324، 19 حزيران ، 1985.
6- الدستور، (جريدة)، الاردن، العدد 6430، 13 تموز 1985.
7- الراي، (جريدة) ، بغداد، العدد 5504، 18 تموز، 1985.
8- الانباء،(جريدة ، الكويت ، العدد 3445، 27 تموز 1985.

سادساً: الصحف الأجنبية:

1- Alan Cowell, New York Times ,(Newspaper), August,1991.
2- RogerS.S. Gottieb , An an Thology of Western Marxis, Oxford University press, 1989.

سابعاً: الموسوعات الأجنبية

1-Michael Newton ,The Encyclopedia of kidnappings, NewYork,zozo.

ثامناً : الشبكة العالمية للمعلومات(الانترنيت) :

1- https:// ar-wikipedia-org/wiki.
2- https:// w.w.w the guardian, com /wprld /2010/ aug/18 francesco-cossiga-obituary.
3- https:// w.w.w Britannica .com/topiv/ Italian-Repudican-party.
4- snaccooperative-org/ark:/99166/w
5- http:// w.w.wbbc/co-uklnews/world-europe-11003414.
6- https:// w.w.w.nytimes.com/2013/05/world/ Europe/giulio-andreott- premier-of Italy -7-times –dies –at –gu,htmi
7- Treccani, Enciclopedi-at: http: www. Treccani,.it/encyclopedia/sandro.pertini.
8- Pesidenza Pela a Repubblica, Giovanni Leone- al- htt// presidenti quirinale-it /leone/leo-biog raffia –htm.